International Institute for Nonviolent Action

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

التضامن
والسلم المجتمعي

المرأة الأردنية في سياق حل النزاع، وبناء السلام، والسلم المجتمعي

دراسة مسحية أولية للأسر المعيشية

تشرين الثاني - نوفمبر 2019

بالتعاون مع: ACCD
Agència Catalana de Cooperació al Desenvolupament

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

المرأة الأردنية في سياق حل النزاع، وبناء السلام، والسلم المجتمعي

دراسة مسحية أولية للأسر المعيشية

تشرين الثاني - نوفمبر 2019

الفهرس

عن منظمة النهضة (أرض) والمعهد الدولي للعمل اللاعنفي NOVACT	3
الملخص التنفيذي	**4**
خلفية البحث	7
ا. تصميم المسح البحثي	9
ب. منهجية المسح البحثي	10
ج. التركيبة السكانية للمشاركين في المسح البحثي	11
نتائج المسح البحثي والمخرجات	11
القسم الأول: الرضا في الحياة	11
القسم الثاني: تصورات المشكلات التي تواجه المرأة في الأردن	14
القسم الثالث: العمل والوضع الوظيفي	15
القسم الرابع: المشاركة العامة/المدنية	17
القسم الخامس: العلاقات الاجتماعية	17
القسم السادس: التدين	19
القسم السابع: الإدماج/الاستقلال المالي	20
القسم الثامن: العنف الاجتماعي/الظلم	20
القسم التاسع: التواصل الاجتماعي واستخدام الإنترنت	22
التوصيات	**23**
الخلاصة	**24**

منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)

أسست منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية عام 2008 في عمان-الأردن، كمنظمة مجتمع مدني تسعى إلى إحداث التغيير نحو مجتمع متمكن وصامد يتمتع بالعدل في الأردن والمنطقة العربية. من خلال تقديم الدعم للأفراد والمجتمعات المهمشة -بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون- ومساعدتهم في اكتساب حقوقهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتمتع بها، وتقديم المساعدة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي وتعبئة وسائل الإعلام والقاعدة الشعبية، والبحث وحشد التأييد لرفع وعي كافة الجهات المعنية محليًا وإقليميًا ودوليًا بالتحديات التي يواجهها الأشخاص المستضعفون في الأردن والعالم العربي.

المعهد الدولي للعمل اللاعنفي- NOVACT

هو معهد دولي مقره في برشلونا – إسبانيا يعمل في برامج اللاعنف الهادفة للترويج لمسارات التحولات الاجتماعية المبنية على النهج الحقوقي، العدالة والديمقراطية في المنطقة الأورو-متوسطية. كرّس المعهد جهوده على مدار خمسة عشر سنة للأبحاث، وحقوق الإنسان، والتعاون الدولي. ساهم المعهد في بناء جسور التعاون بين الحركات الاجتماعية، الباحثين والمؤسسات الأكاديمية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الألكتروني: www.novact.org.

عن البحث

قامت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) هذا العام بإعداد وتنفيذ البحث الميداني «المرأة الأردنية في سياق حل النزاع، وبناء السلام، والسلم المجتمعي» في إطار مشروع «Indacesere» «البحث، وبناء القدرات، والتوعية، وصمود المجتمعات السورية والمجتمعات المضيفة في الأردن والعراق وإسبانيا» والذي تنفذه بالتعاون مع المعهد الدولي للعمل اللاعنفي NOVACT، وبتمويل من الوكالة الكتالونية للتعاون التنموي (ACDD)

Agència Catalana de Cooperació al Desenvolupament

(محتوى هذا المنشور هو مسؤولية حصرية لـ ARDD ولا يعكس بالضرورة
رأي الوكالة الكتالونية للتعاون التنموي-ACCD)

الملخص التنفيذي

إن تمكين المرأة والمساواة بين المرأة والرجل شرطان أساسيان لتحقيق الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي بين جميع الشعوب. وتحقيقاً لهذه الغاية، يقع على عاتق الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، دور تؤديه هذه الجهات جميعها في اتخاذ إجراءات إستراتيجية لمعالجة مختلف القضايا التي تتعلق بوضع المرأة.

في سياق تشخيص منع التطرف العنيف وحل النزاعات وبناء السلام والتماسك المجتمعي، تبنت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) طرق التحليل الكمي والنوعي في ثلاث مناطق مستهدفة وهي الزرقاء وشرق عمان والكرك. وقد صُمم البحث في إطار الفرضية العامة المتمثلة في بناء المعرفة التي تستند إلى الأدلة بشأن حالة تصورات المرأة لدورها في منع النزاعات وحلها داخل مجتمعاتها والوصول لفهم أفضل لطرق التمييز المبنية على النوع الاجتماعي والتي يتم من خلالها اختبار المظالم المجتمعية والتعامل معها والدور الذي تلعبه هذه المظالم في تأجيج العنف و/أو إدامته في هذه المناطق.

عقدت منظمة النهضة (أرض) تقييمًا أوليًا للاحتياجات النوعية قبل إجراء هذا المسح البحثي وذلك من خلال مناقشات مجموعات التركيز بهدف تأطير صياغة البحث. حيث ركزت على دور النساء في مكافحة العنف وحل النزاعات في مجتمعاتهن في المناطق الثلاث (الزرقاء وشرق عمان والكرك).

أسهمت المناقشات في إذكاء الوعي فيما يخص توجهات وطرق تفكير النساء في هذه المجتمعات، والتي شملت الآراء التي شاركنها حول مواضيع مثل التحديات الاقتصادية، والقوالب النمطية السلبية للمرأة، والعوامل البيئية التي تسهم في الصراع أو العنف، وتفاعل علاقات القوى وديناميكياتها على مختلف المستويات بالإضافة إلى نظرتهن إليها.

بينما تمحور العنصر الكمي للبحث حول دراسة استقصائية تهدف إلى تحديد كيفية تمكين المرأة في الأردن أو ثنيها عن لعب دور إيجابي في حل النزاعات، وبناء السلام في المنزل، والمجتمع والتماسك المجتمعي في سياق الوقاية من التطرف العنيف. يعد هذا المسح البحثي المصدر الرئيسي لهذا التقرير، وقد صُمّم لتحديد نقاط الضعف لدى المرأة الأردنية من خلال القياس الكمي للمؤشرات المعترف بها دوليًا، والممارسات الفضلى، والعوامل التي تؤثر على نوعية الحياة.

وهذه العوامل هي في المقام الأول: العلاقات الاجتماعية والمشاركة الاجتماعية، والصحة العقلية والبدنية، والأمان العاطفي والرضا الداخلي، والسلامة الجسدية، والعمل، والأنشطة اليومية الهادفة، والشعور بقيمة الذات، والاقتصاد والموارد، والأمان المالي، والاستقلال، والشعور بالانتماء، والسلامة الشخصية، وجودة البيئة، والمنزل والمجتمع المحلي، والقوانين والسياسات، والثقافة والمواقف الاجتماعية، والمعتقدات. أجريت الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية على عينة تجريبية شملت 1,228 امرأة عازبة ومتزوجة تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة في الزرقاء وشرق عمان والكرك.

حيث وُزّع تحليل نتائج المسح البحثي، كما هو معروض في هذا التقرير، وفقًا لتسعة موضوعات أو أقسام رئيسية، كما يلي:

- القسم الأول: الرضا في الحياة.
- القسم الثاني: تصورات المشكلات التي تواجه المرأة في الأردن.
- القسم الثالث: حالة العمل والتوظيف.
- القسم الرابع: المشاركة العامة/المدنية.
- القسم الخامس: العلاقات الاجتماعية.
- القسم السادس: التدين.
- القسم السابع: الإدماج/الاستقلال المالي.
- القسم الثامن: العنف الاجتماعي/االمظالم المجتمعية
- القسم التاسع: التواصل الاجتماعي واستخدام الإنترنت.

وعلى الرغم من أهمية النتائج التفصيلية لكل قسم من هذه الأقسام، والتي أشارت إلى الظروف أو الأوضاع التي قد تسهم بطرق مختلفة في التسبب في حدوث العنف أو الظلم أو النزاعات داخل المجتمع الأردني، فإن الغالبية العظمى من النساء اللاتي شملهن البحث يؤمن بأنّ العوامل ذات التأثير الأكبر تتمثل بالآتي:

- العوامل الاقتصادية: وتتمثل في نقص فرص العمل، وضعف الدخل، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وانتشار المحسوبية.
- العوامل الدينية: وتتمثل في عدم الالتزام بتعاليم الدين الحقيقية وانتشار سوء تفسير التعاليم الدينية في المدارس.
- العوامل الاجتماعية: وتتمثل في قلة التسامح، وعدم قبول التنوع، وانتشار خطاب الكراهية.
- العوامل المتعلقة بالعلاقات الأسرية: وتتمثل في اختلالات الأسرة وتفككها، والعنف المنزلي.

هذا وقد سلطت تصورات النساء اللاتي شاركن في البحث الضوء على القضايا التي تواجهها النساء في هذه المجتمعات، وعكست بوضوح مظاهر مختلفة لاستبعاد النساء من المشاركة، والتحرش، والهيمنة الذكورية، والتمييز بشكل عام سواء أكان ذلك أسريًا أم اقتصاديًا أم مجتمعيًا، حيث شملت بعض النتائج كما بينها البحث ما يلي:

- قيّمت النساء اللاتي شملهن البحث في الزرقاء و شرق عمان والكرك، عوامل السلامة والصحة تقييمًا إيجابيًا، متبوعةً بالإسكان ونوعية الحياة بدرجة أقل قليلًا إلا أنهن قيّمن مستويات المعيشة سلبًا.
- وفي مقابل الشعور الإيجابي النسبي بالرضا الذي شاركته النساء تجاه الصحة والسلامة والإسكان ونوعية الحياة، إلا أنهن عندما سئلن عما إذا كانت المرأة مُمكّنة من «تحقيق طموحاتها في الحياة»، شاركن تصوّراتهن السلبية حول هذا الموضوع إلى حد كبير.
- كما اتضح من البحث، فإن مشاركة المرأة المدنية والعامة متدنية. علاوة على ذلك، في المناقشات المتعلقة بالسياسة، فإنه غالبًا ما يُنظر إلى الإناث من قبل الأسرة والمجتمع على أنهن غير معنيّات بهذه المسائل.
- العلاقات الاجتماعية للمرأة وبالتالي قاعدة الدعم خاصتها تكون أقوى مع نظيراتها من الإناث.
- فيما يتعلق بالتفاعل مع الشخصيات الدينية، زعمت المشاركات بالبحث وجود علاقة أقوى مع «الداعيات من النساء»، لكن عندما يتعلق الأمر بالاستشارات الشخصية ومسألة الثقة، لا يُنظر إلى أولئك الداعيات على أنهن مصدر دعم رئيسي.

في النهاية، يخلص التقرير إلى أنه من أجل التمهيد لوجود بيئة ممكنة للنساء للقيام بدور فعال في حل النزاعات، فإنّ هناك حاجة إلى تضافر جهود بناء السلم المجتمعي ومنع العنف من قبل الدولة، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، من أجل بناء التحالفات، وكسب التأييد، وتسهيل العمل المشترك لتحقيق ذلك. ويشمل هذا الوصول إلى الموارد والفرص بغض النظر عن النوع الاجتماعي، بما في ذلك المشاركة الاقتصادية واتخاذ القرارات. من أجل القيام بذلك -وانسجامًا مع النتائج- فيما يلي التوصيات الرئيسية لهذا التقرير:

- تعزيز الثقة بين النساء وصورتهن الذاتية.
- تحدي القوالب النمطية المتعلقة بدور المرأة في المجتمع.
- تسليط الضوء على دور المرأة في التماسك المجتمعي وبناء السلام.
- الاعتراف بدور الإعلام في تسليط الضوء على دور المرأة في التماسك المجتمعي وبناء السلام.
- الاستفادة من إمكانات وسائل التواصل الاجتماعي الحيوية لنشر الرسائل وزيادة الوعي.
- تعزيز دور المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية في تيسير مختلف جوانب العدالة الجندرية.
- الاعتراف بدور التمكين الاقتصادي والسياسي في الحد من جميع أشكال العنف.

يمكن استخدام نتائج هذا البحث، والأنشطة المرافقة له، والتوصيات الرئيسية الواردة فيه، كمورد للمعلومات فيما يتعلق برسائل المناصرة الرئيسية والتوجه الإستراتيجي لكافة المعنيين، ومنظمات المجتمع المدني بشكل خاص.

خلفية البحث

اتخذت الحكومة الأردنية عدة خطوات نحو تعزيز وتوسيع دور المرأة في بناء السلام. ومن الأمثلة الأساسية على ذلك خطة العمل الوطنية الأردنية (2018-2021)، والتي تهدف إلى تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (وقراراته اللاحقة. تم تطوير خطة العمل الوطنية هذه للاستجابة للتطورات السياسية والأمنية ولتتماشى مع "التزامات الأردن بتعزيز واحترام حقوق الإنسان والعدالة والمساواة والمشاركة -وكلها مجسدة في مختلف الأطر الوطنية، مثل الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) والخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016-2025). " [1]

قامت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) هذا العام بإعداد وتنفيذ البحث الميداني «المرأة الأردنية في سياق حل النزاع، وبناء السلام، والسلم المجتمعي» في إطار مشروع « Indacesere»

«البحث، وبناء القدرات، والتوعية، وصمود المجتمعات السورية والمجتمعات المضيفة في الأردن والعراق وإسبانيا»

والذي تنفذه بالتعاون مع المعهد الدولي للعمل اللاعنفي NOVACT، وبتمويل من الوكالة الكتالونية للتعاون التنموي (ACDD)، بهدف الوقوف على قدرة النساء في الأردن على لعب دور إيجابي في حل النزاعات والمساهمة في تحقيق التضامن والسلم المجتمعيين في منازلهن ومجتمعاتهن وتحليل العناصر المختلفة التي تؤثر على ذلك، والخروج بتوصيات من شأنها أن تساهم في إيجاد سياسات وبرامج في هذا الخصوص.

لتقديم المعرفة القائمة على الأدلة حول دور النساء والفتيات في منع الصراعات وحلّها في الأردن، والوصول لفهم أفضل لطرق التمييز المبنية على النوع الاجتماعي والتي يتم من خلالها اختبار المظالم المجتمعية والتعامل مع دورها في تأجيج العنف في المناطق الثلاث (الزرقاء وشرق عمان والكرك)؛ عقدت منظمة النهضة (أرض) تقييمًا أوليًا للاحتياجات النوعية قبل إجراء هذا المسح البحثي من خلال مناقشات مجموعات التركيز وذلك بهدف تأطير صياغة البحث، حيث ركزت على دور النساء في مكافحة العنف وحل النزاعات في مجتمعاتهن.

وبمقارنة المناقشات الثلاث، يتجلى اختلاف المشاكل المذكورة وفقًا للمنطقة المستهدفة وجنسية المشاركات، ولكن بشكل عام، يمكن اعتبار البطالة ونقص الفرص ذات الأجور المناسبة للنساء، وخاصة في القطاع الخاص، من أكثر العوامل التي تسبب حدوث الصراع.

اعتبرت مشكلة عدم القدرة على فتح سجل تجاري أو الحصول على رخصة قيادة بالنسبة إلى النساء السوريات على وجه الخصوص، عائقًا كبيرًا أمام فرصهن في الحياة الكريمة. كما ذكرت أيضًا عوامل أخرى مثل التنمر والتعليم والتوتر الحاصل بين مختلف المجموعات باعتبارها من الشواغل الرئيسية. ومن المثير للاهتمام ذكر النساء في المجموعات المختلفة لصورة نمطية سلبية عامة عن النساء واضطهادهن، خاصة فيما يتعلق بالتوظيف والتعليم.

ومن المثير للاهتمام ذكر المشكلات البيئية كأحد التحديات التي تواجه النساء، بسبب وجود مكبّات النفايات بالقرب من المنازل ونقص المرافق الصحية العامة. حيث بينت المشاركات ترابط التحديات، فالدخل المنخفض يؤدي إلى العيش في مسكن أصغر مما يؤدي إلى الاكتظاظ وتفاقم النزاعات العائلية.

أما فيما يتعلق بعلاقات القوى (السلطة) وديناميكاتها، فقد تقاسمت المشاركات في المناقشات تصورًا عامًا حول محدودية قوتهن بسبب عدم قدرتهن على مواجهة العديد من القضايا التي تقف في طريقهن بشكل مباشر. وقيل إن عدم القدرة هذا يعود بشكل كبير إلى المعايير الاجتماعية للمرأة ودورها في زرع الإحساس بالخوف من تحدي ديناميات القوى.

1خطة العمل الوطنية الأردنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن 2018-2021:
https://www2.unwomen.org//media/field%20office%20jordan/images/publications/2018/jonap%202018-2021%20unscr%201325.pdf?la=en&vs=5624

وعندما نوقش دور المرأة، ولا سيما القيادة النسائية منه، أبرز المشاركون في المناقشة دور المرأة في تربية الأجيال. هنا وفي حين أن الدور التقليدي للمرأة في الأسرة كان -ولا يزال- نقطة مرجعية، فقد اعترفت النساء بأثرهن الكبير على مجتمعاتهن من خلال ممارسة دورهن كأمهات.

أما عند تطرّق النقاش إلى قيادة المرأة السياسية، فقد أظهرت المتناقِشات بعض التردد في تأييد النساء القائدات، وهذا يدل على الحاجة إلى مزيد من التشبيك والتواصل الفعال بين النساء في مواقع السلطة والمجتمعات الضعيفة.

وفي نهاية المطاف، يهدف البحث للوقوف على قدرة النساء على لعب دور إيجابي في حل النزاعات والمساهمة في تحقيق التضامن والسلم المجتمعيين في منازلهن ومجتمعاتهن. وقد تم ذلك في المقام الأول من خلال إجراء المسح البحثي، الذي ركز على المناطق التي تبدي مزيدًا من الحساسية -بشكل خاص- من حيث التماسك المجتمعي في الأردن، إذ عمل البحث على تغطية المناطق الجغرافية التالية: الزرقاء وشرق عمان والكرك.

ويهدف المسح البحثي خصوصًا، إلى تحديد المدى الذي يمكن فيه تمكين المرأة في الأردن أو ثنيها عن لعب دور إيجابي في حل النزاعات وبناء السلام والتماسك المجتمعي في سياق منع التطرف العنيف (PVE) في المنزل والمجتمع.

بالإضافة إلى اعتماد مختلف المراجع والمعايير الدولية في تصميم هذا المسح البحثي، فإنه يتماشى مع جهود وحدة منع التطرف العنيف التابعة للحكومة الأردنية لتنفيذ خطة العمل الوطنية المذكورة أعلاه. على وجه الخصوص، تتوافق الدراسة الاستقصائية مع خطة العمل الوطنية الأردنية، والتي تهدف إلى دمج نهج قائم على النوع الاجتماعي فيما يتعلق بمشاركة المرأة في فترة قبل النزاعات وخلالها وفي متابعتها، وكذلك دورها في بناء السلام، والحفاظ على الاستقرار والأمن المستدام.

وعليه يتناول الاستطلاع الأسئلة التالية:

- كيف يمكن زيادة وعي المرأة حول كيفية الكشف المبكر عن سلوكيات التطرف؟
- كيف يمكن تعزيز صمود المرأة والأسرة والمجتمع من أجل ردع قابلية تأثيرات التطرف؟
- كيف يمكن إعداد النساء ودعم قدرتهن على الاستجابة لمخاطر التطرف المحتملة لأفراد الأسرة أو المجتمع؟
- كيف يمكن التغلب على المظالم -الممارسات أو السياسات القضائية أو التمييزية- وتحويلها من خلال التعبئة وبناء التحالفات؟
- كيف يمكن الحفاظ على الذاكرة الجمعية للأسرة والمجتمع وترسيخ القيم الإنسانية والتنوع فيها؟

في الإجابة على أسئلة البحث هذه، يهدف المسح البحثي إلى تحقيق ما يلي:

- إثراء الحوار بين الجهات الفاعلة العاملة في مجال البحث في منع التطرف العنيف، فاستنادًا لآخر أعمال عدد من المؤسسات، والجامعات، ووكالات الأمم المتحدة، والحكومة الأردنية، وممثلي منظمات المجتمع المدني فيما يخص المشاريع ذات الصلة، يسعى البحث إلى البناء على المعارف والخبرات المكتسبة في هذا المجال، ونشر هذه النتائج بين المشاركين وكافة الجهات المعنية.
- إرساء أسس مشتركة فيما يتعلق بالعوامل التي تسهم في التطرف العنيف في الأردن واكتساب فهم أفضل لأدوار المرأة ودوافعها ومواقفها في سياق التطرف العنيف في الأردن.
- تقييم الظروف اللازمة لتهيئة بيئة مواتية للمرأة للقيام بدور أكثر إيجابية في بناء السلام وتسوية النزاعات لدى محيطها ومجتمعاتها المباشرة.

أ. تصميم المسح البحثي:

حاولنا أثناء تصميم المسح البحثي، تحديد نقاط ضعف المرأة الأردنية من خلال القياس الكمي للمؤشرات والقيم المعترف بها دوليًا (في الشكل أدناه) وأفضل الممارسات، والعوامل التي تؤثر على نوعية الحياة (بالتفصيل أدناه)، بما يشمل مؤشر التنمية البشرية وتقرير السعادة العالمية كأدوات لإدارة المخاطر.

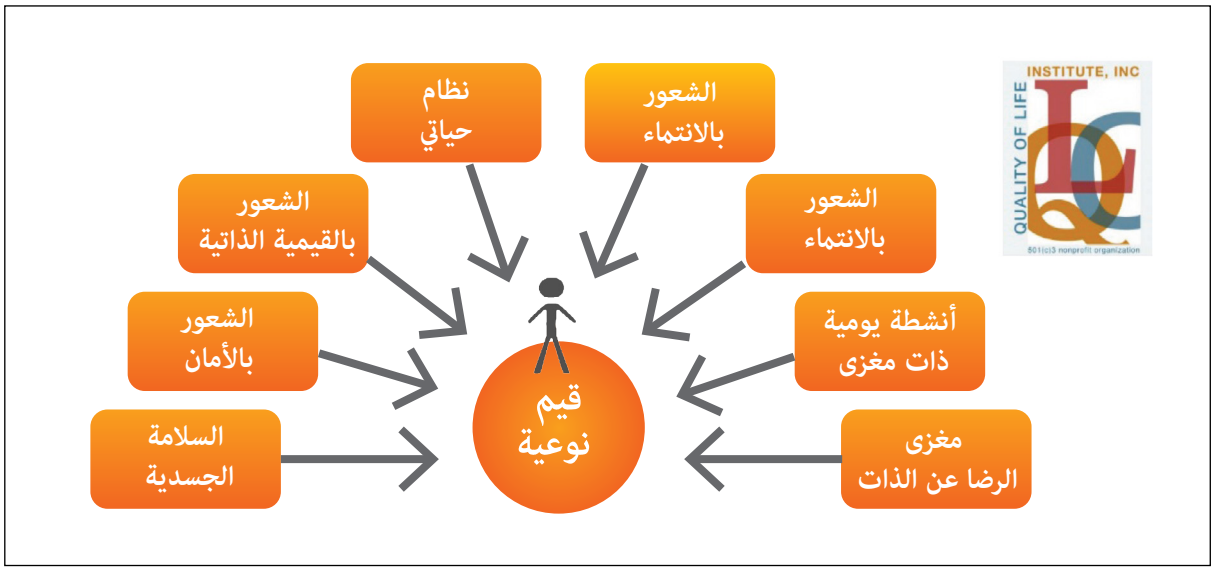

أهم مؤشرات جودة الحياة

- العلاقات والمشاركة الاجتماعية.
- الصحة العقلية والبدنية.
- الأمان العاطفي والرضا الداخلي.
- السلامة الجسدية.
- العمل، والأنشطة اليومية ذات المغزى، والشعور بقيمة الذات.
- الأمور المالية، والاقتصاد، والموارد، والأمان المادي، والاستقلال.
- الشعور بالانتماء.
- السلامة الشخصية والشعور بالأمان.
- جودة البيئة.
- المنزل والمجتمع المحلي.
- القوانين والسياسات.
- الثقافة والمواقف الاجتماعية، والمعتقدات.

مؤشرات الرضا/السعادة

- الدخل الاقتصادي.
- التأمين الصحية لها ولعائلتها.
- الدعم الاجتماعي.
- حرية اتخاذ الخيارات.
- يُعرَّف التأثير الإيجابي على أنه متوسط تأثير اليوم السابق على تدابير السعادة والضحك والتمتع.
- يُعرَّف التأثير السلبي على أنه متوسط تأثير اليوم السابق على تدابير القلق والحزن والغضب.

ب. منهجية المسح البحثي

تم إجراء بحث مسحي وجهًا لوجه للأسر المعيشية مع عينة تمثيلية من النساء العازبات والمتزوجات الأردنيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا (صفحة التفصيل الديموغرافي):

عينة من 1,229من الإناث في شرق عمان والزرقاء والكرك.

المنطقة	عدد الإناث	عدد الإناث بين أعمار 15–49 عامًا	حجم العينة	هامش الخطأ
شرق عمان	918,700	496,098	**446**	±4.64%
محافظة الزرقاء	694,700	375,138	**400**	±4.9%
محافظة الكرك	163,300	88,182	**383**	±5.0%
المجموع			**1,229**	

استندت عينة المسح البحثي إلى الإطار الذي قدمته نتائج التعداد العام للسكان والمساكن – 2015.

- قد لا تصل الأرقام في المخططات والرسوم البيانية إلى 100 بالمائة بسبب عامل خطأ التقريب.

تم إجراء هذا المسح البحثي بتمويل من لوكالة الكتالونية للتعاون التنموي (ACDD).

ج. التركيبة السكانية للمشاركين في المسح

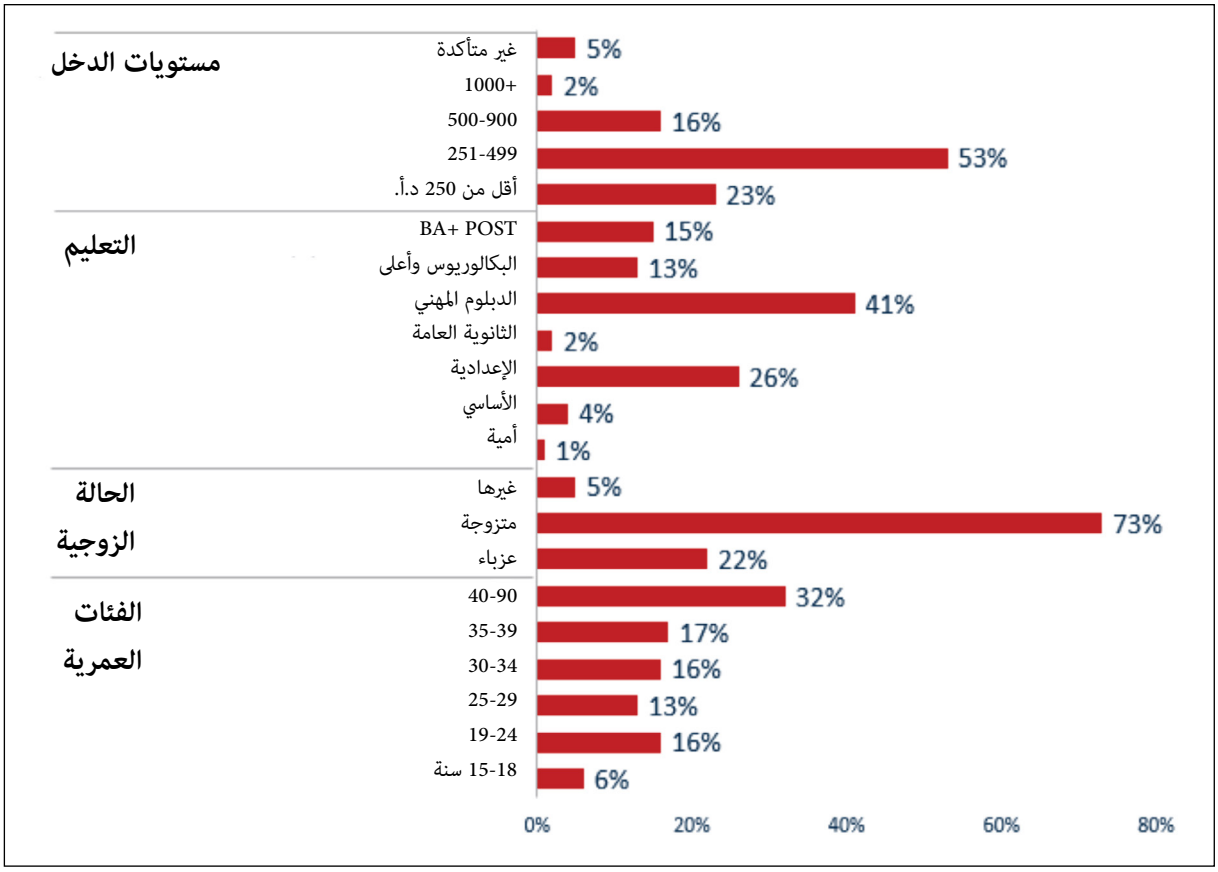

ب. نتائج المسح البحثي والمخرجات

أ. القسم الأول: الرضا في الحياة

يستند القسم الأول من المسح البحثي إلى المؤشرات والقيم وأفضل الممارسات المذكورة أعلاه والمعروفة دوليًا والمتعلقة بقياس حالة نوعية الحياة.

مؤشرات نوعية الحياة:

- قياس الشعور بالرضا.
- مشاعر السعادة.
- العلاقات الاجتماعية.
- الشعور بالانتماء إلى البيئة الخاصة.
- القيمة الذاتية كعضو في المجتمع.

تـم تحليـل المعلومـات التاليـة، التـي تـم استكشـافها مـن خـلال المسـح البحثـي، تماشـيًا مـع مـؤشرات نوعيـة الحيـاة المذكـورة أعـلاه:

- في المجمـل، أعربـت مـا نسـبته 48٪ مـن النسـاء الـلاتي شـملهن الاسـتطلاع في المناطـق الثـلاث **عـن رضاهـن العـام عـن حياتهـن**؛ بينـما أفـادت 16٪ مـن النسـاء أنهـن غـير راضيـات أو غـير راضيـات عـلى الإطـلاق، وشـكلن أقليـة كبـيرة بلغـت مـا نسـبته 20٪ في شرق عـمان، و16٪ في الزرقـاء و13٪ في الكـرك.
- مـن حيـث **مسـتويات معيشـتهن**، فـإن ثلـث النسـاء فقـط أو مـا بلغـت نسـبته 35٪ مـن النسـاء في المناطـق الثـلاث راضيـات مقابـل 26٪ مـن غـير الراضيـات أو غـير الراضيـات عـلى الإطـلاق.
- عنـد السـؤال عـن **عملهـن ووضعهـن الوظيفـي**، أفـادت الغالبيـة العظمـى مـن 84٪، في جميـع المناطـق الثـلاث، أنهـن لا يعملـن.
- عـلى **الصعيـد الصحـي**، أفـادت مـا نسـبته 61٪ أنهـن راضيـات، مقابـل 57٪ في الزرقـاء، ولعـل السـبب يكمـن في انخفـاض جـودة الخدمـات الصحيـة.
- سـجل **الإسـكان** مـن ناحيـة أخـرى، درجـة أقـل مـن الرضـا، خاصـة في شرق عـمان والزرقـاء، حيـث بلغـت نسـب النسـاء الراضيـات 44٪ و43٪ عـلى التـوالي، أمـا نسـبة مـن أعربـن عـن عـدم الرضـا التـام فبلغـت 28٪ و27٪ عـلى التـوالي. في المقابـل، كانـت نسـاء الكـرك أكـثر رضـا، حيـث بلغـت نسـب الراضيـات منهـن 63٪ مقابـل 15٪ مـن غـير الراضيـات.
- أما بالنسبة للشعور بالأمان، فقد شاركت النساء في الكرك شعورًا أعلى بالأمان بشكل ملحوظ.

انظر/ي الرسم البياني 1 أدناه:

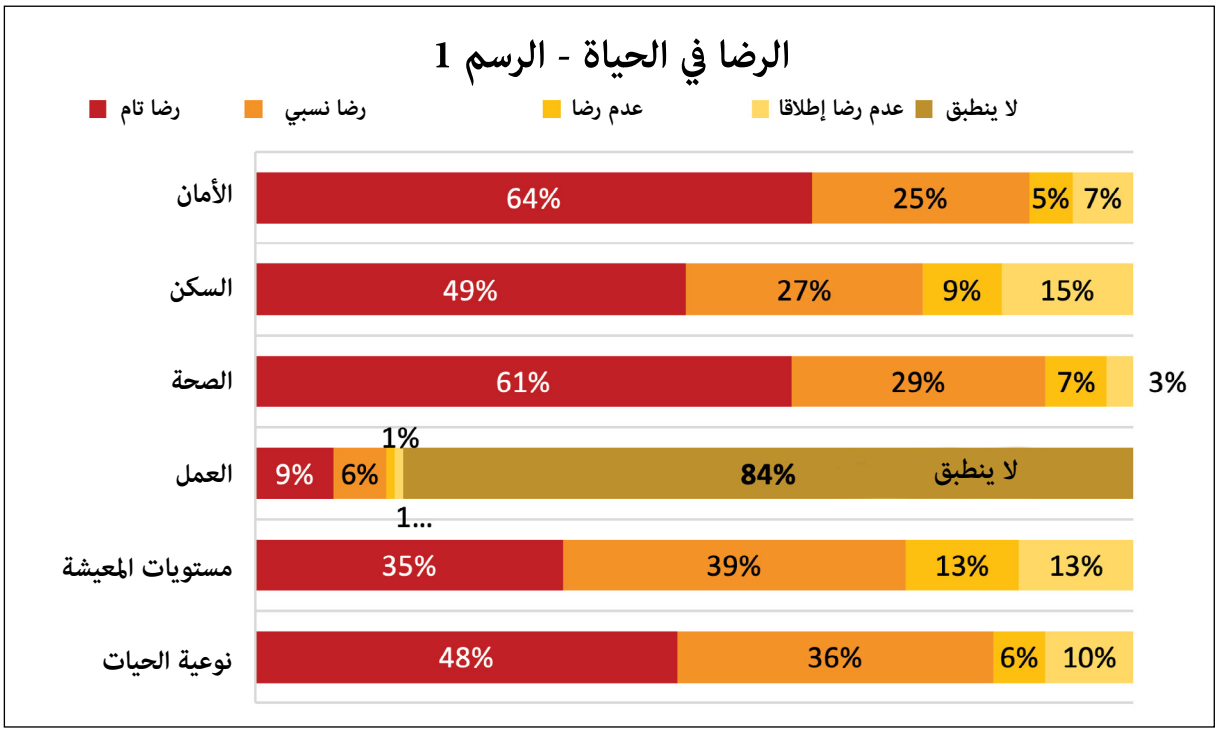

- عند السؤال عن الظروف المعيشية التي تمكن النساء من تحقيق طموحاتهن في الحياة، أجابت نسبة متدنية بلغت 10٪ من النساء في المناطق الثلاث بشكل إيجابي مقابل 49٪ أجبن سلبًا في المتوسط. تأتي هذه النتيجة في تناقض صارخ مع المشاعر الإيجابية المذكورة أعلاه من حيث الصحة أو السلامة أو السكن بالنسبة لهؤلاء النساء. يوضح الرسم البياني 2 أدناه هذه النتائج بمزيد من التفصيل.

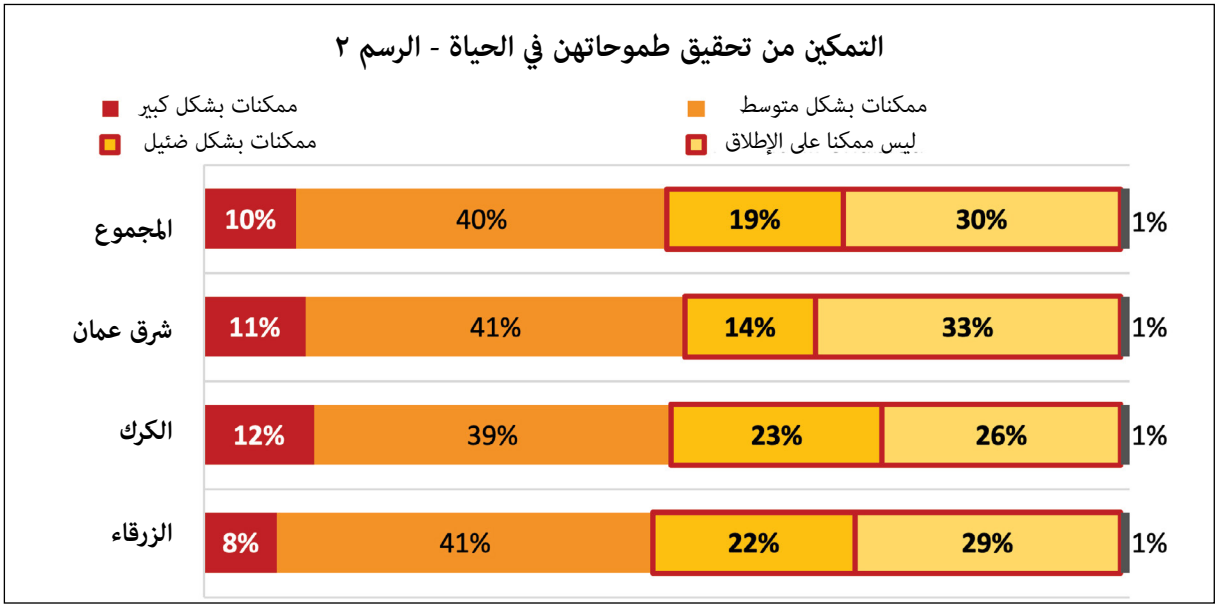

علاوة على ذلك، أفادت ما نسبته 62٪ من النساء اللاتي شملهن الاستطلاع بأنهن عانين من موجة من الغضب أو الغضب الشديد خلال الأشهر الثلاثة الماضية بسبب «مشاكل مع أزواجهن بسبب الظروف الاقتصادية السيئة والبطالة» (27٪)، و«النزاعات العائلية» (26٪)، و «مشاكل مع الزوج على تربية الأطفال» (20 ٪).

- ما يقرب من ثلاثة أرباع النساء اللاتي شملهن الاستطلاع كن متزوجات، وبلغت نسبة الأمهات منهن 94٪.

- أعربت فقط ما نسبته الثلث أو 33٪ ممن شملهن الاستطلاع عن طمأنينتهن/تفاؤلهن بجودة التعليم المقدم لأطفالهن ، الآن أو في المستقبل، مع وجود درجة أعلى في الكرك بنسبة 39٪

- شاركت ما نسبته 12٪ فقط ممن شملهن الاستطلاع توقعات متفائلة بشأن فرص العمل حيث بلغت نسبة من لديهن توقعات سلبية مع عدم وجود ضمانات 51٪ في شرق عمان و 52٪ في الكرك و 60٪ في الزرقاء.

- شاركت ما نسبته 20٪ فقط ممن شملهن الاستطلاع تصورات إيجابية حول جودة التدريب المهني مقابل درجة سلبية بلغت 36٪ في جميع المناطق الثلاث.

ب. القسم الثاني: تصورات المشكلات التي تواجه المرأة في الأردن

المشاكل التي تواجه المرأة في الأردن تشير بوضوح إلى إقصاء المرأة ومضايقتها وهيمنة الرجل والتمييز عمومًا داخل الأسرة والاقتصاد والمجتمع ككل.

تؤكد نتائج المسح البحثي هذه الحقائق، كما هو مبين أدناه في الرسم البياني 3:

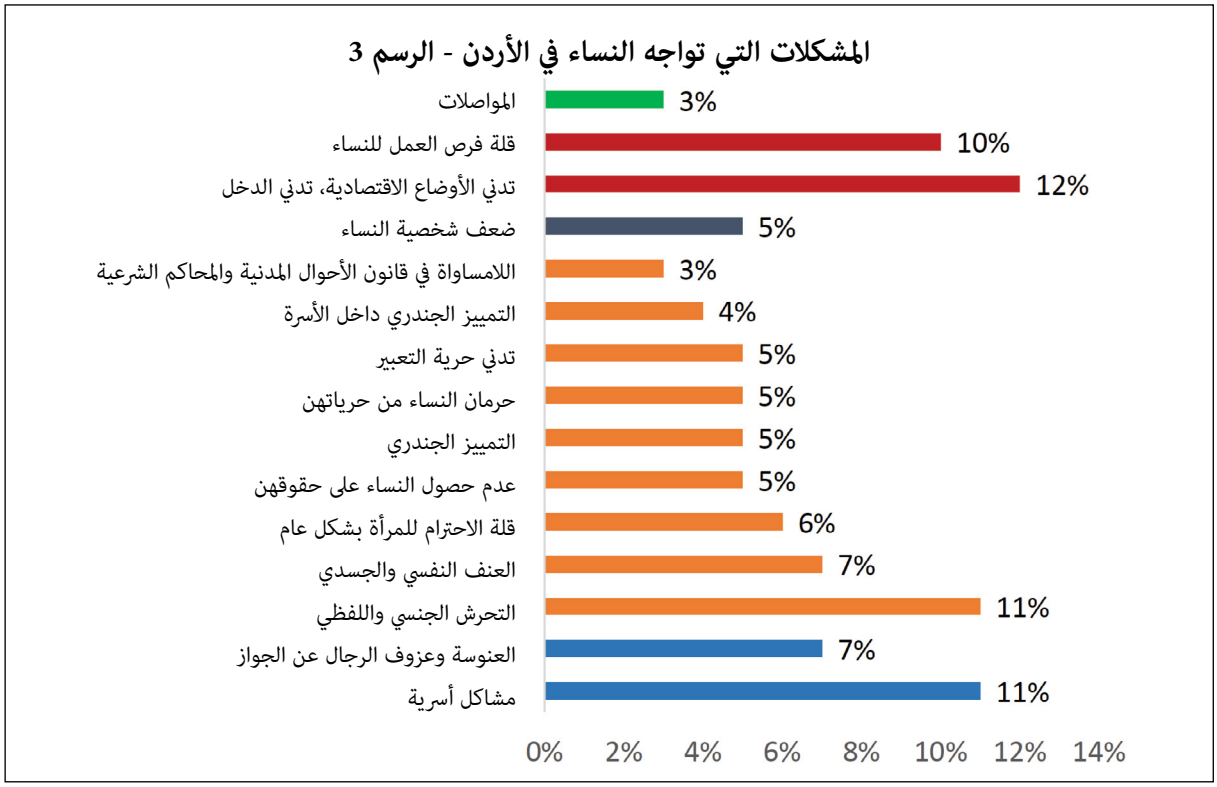

في حين عزت النساء اللاتي شملهن البحث العديد من التحديات التي يواجهنها إلى الهياكل المجتمعية والحوكمة، فقد أدركن أيضًا حاجتهن إلى تنمية القدرات، وخاصة فيما يتعلق بالتمكين وحل النزاعات. ومع ذلك، فمن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن النساء اللاتي شملهن الاستطلاع شاركن المشاعر التي تشير إلى أنهن يمتلكن، على مستوى ما، معايير اجتماعية داخلية تجعلهن يقبلن سلطة الرجل عليهن. فيما يلي بعض الأفكار الرئيسية التي تشاركها هؤلاء النساء والتي تدعم هذا الادعاء وهي:

- تحتاج النساء إلى حماية ورعاية الرجال (83٪).
- منزل المرأة هو مملكتها (80٪).
- الرجال هم المعيلون في الأسرة (77٪).
- يجب على المرأة طلب إذن بالخروج من منزلها، ويجب أن تكون مطيعة لأن الرجال أكثر وعيًا بمصلحتها((53٪.
- يتم تنشئة الرجال على القيادة، والنساء على الرعاية(53٪).
- يحتاج الرجال لأن تكون لهم كلمة الفصل في المواضيع (36٪).

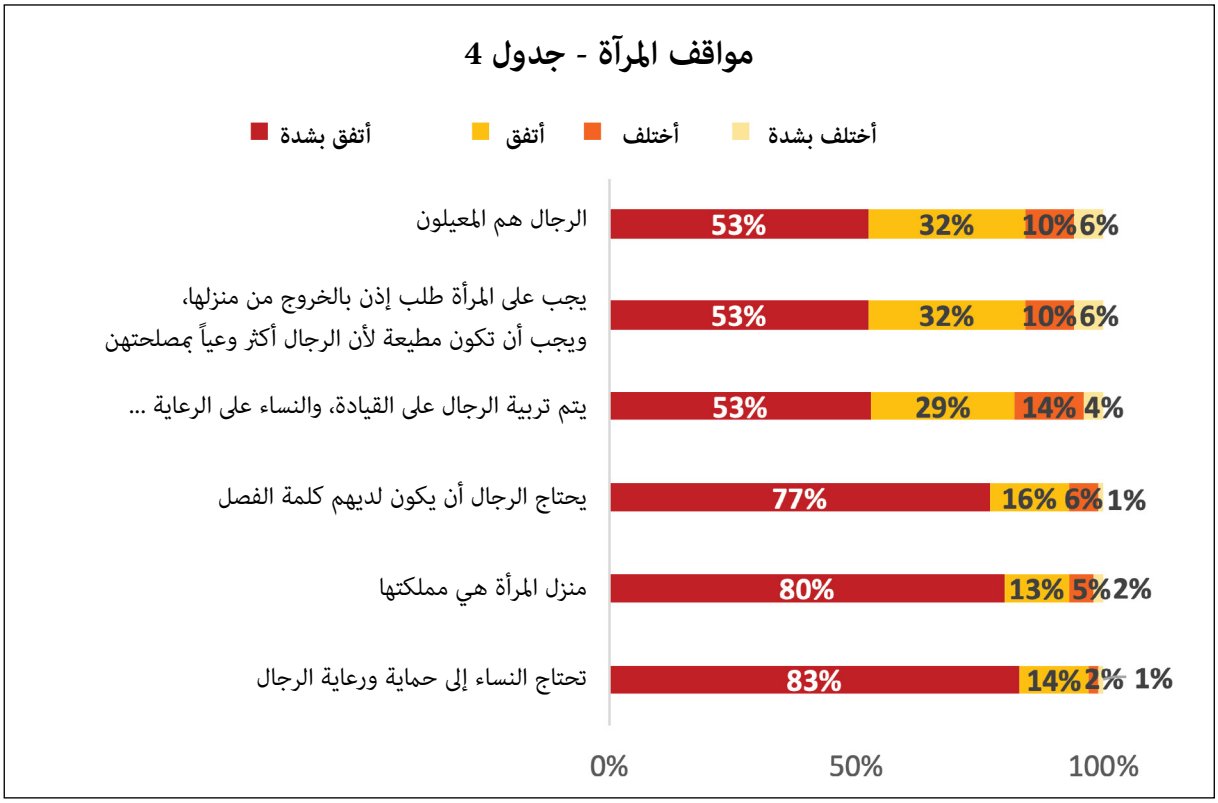

ومن المثير للاهتمام، حتى عندما يتعلق الأمر بالمشاركة الاقتصادية، فإن تصورات ما نسبته 36% من النساء اللاتي شملهن الاستطلاع بشأن «النساء أصحاب المهن» أو النساء العاملات، تكشف أنها «دائماً ما تأتي على حساب أسرتها ومنزلها».

ت. القسم الثالث: العمل والوضع الوظيفي

من حيث العمل والوضع الوظيفي، أظهر المسح البحثي أنه في حين أن هناك بعض الاختلافات الحاصلة عبر المواقع الجغرافية، إذ أنّ النساء اللاتي شملهن المسح البحثي يواجهن مشاعر وتحديات متماثلة ترتبط عمومًا بمستويات عالية من البطالة، والتي قد تسهم في الآراء التي تبقي على هذا الواقع، فمثلًا:

- تعمل ما نسبته 13٪ فقط ممن شملهن الاستطلاع حاليًا، مع أدنى نسبة في الزرقاء وهي 8٪، وأعلاها في الكرك وهي 21٪، وفي شرق عمان بنسبة 10٪. يتوافق هذا المتوسط مع المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية وفقًا لمؤشر الفجوة الجندرية لمنتدى الاقتصاد العالمي لعام 2018، حيث تعمل ما نسبته 48٪ من العاملات في القطاع الخاص، و30٪ في القطاع العام، و12٪ في الأعمال المنزلية الخاصة.

- بينما تدعي ما نسبته 40٪ أنهن قد تعلمن مجموعة من المهارات، و28٪ أنهن شاركن في التدريبات أو ورش العمل، فإنّ مشاركتهن الاقتصادية ما زالت منخفضة نسبيًا.

ومن المثير للاهتمام أنه عندما طُلب من المشاركات ذكر **أهم العقبات التي تحول دون توظيف الإناث**، أظهر المسح البحثي النتائج التالية:

- أفادت ما نسبته 29٪ أن السبب يكمن في المسؤولية تجاه الأسرة والمنزل والزوج.
- أفادت ما نسبته 27٪ أن السبب يكمن في تدني فرص التوظيف و/أو الوظائف المناسبة للمرأة وطبيعة هذه الوظائف، ونقص المؤهلات والخبرة ومستوى التعليم؛ وانخفاض الأجور والتمييز وعدم المساواة في الأجور والمعاملة السيئة في القطاع الخاص؛ وساعات العمل الطويلة أو غير المريحة؛ أو المسافات الطويلة إلى مكان العمل ونقص وسائل النقل.
- أفادت ما نسبته 19٪ مواجهتها اعتراضات من الزوج أو الأب أو أفراد الأسرة حيال العمل.
- أفادت ما نسبته 15٪ أن السبب يكمن في المواقف السلبية الاجتماعية تجاه المرأة العاملة ذاكرةً الشوفينية، والعقلية المسيطرة، والعادات والتقاليد.
- وأخيرًا، أفادت ما نسبته 5٪ من المشاركات أن السبب يكمن في المضايقات، اللفظية والجسدية، وعدم الشعور بالأمان بين الآخرين.

رسم 5 - عوائق أمام حصول النساء على عمل

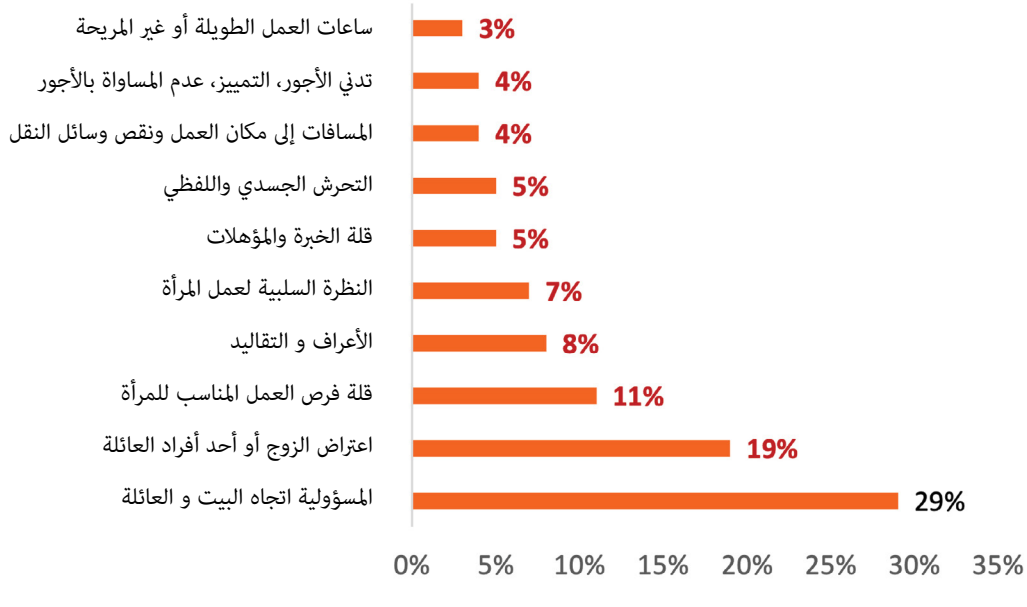

فيما يتعلق بالاختلافات الجغرافية، وعند السؤال عن الاعتراضات على توظيف الإناث من قبل أفراد الأسرة، سجلت كل من الزرقاء وشرق عمان نسبًا عالية بلغت 44٪ و41٪ على التوالي، وسجلت الكرك نسبة أدنى بلغت 19٪.

عند السؤال عن الدوافع المحتملة وراء الاعتراض على توظيف الإناث من الأسرة، أفادت ما نسبته 65٪ بأن الدوافع تكمن في العادات والتقاليد، وشاركت نسبة 22٪ رأيها بأنّ قطاعات العمل المتاحة ليست ملائمة للمرأة، لذا لا بد من إجراء مزيد من البحوث لتوضيح العادات والتقاليد[2].

فيما يتعلق بقبول المهن والحرف هذه، طلبنا من النساء تسمية الحرف أو المهن التي يمتلكها أو يعمل بها أفراد أسرهن /بما في ذلك العمات والأعمام. شملت المهن/الحرف المذكورة قطاعات البناء/ قطع الحجر، والخبز والمعجنات وتجارة الحديد، واللحام، والزراعة والنجارة، والأعمال الكهربائية، وميكانيك السيارات والطلاء، والتبليط/التجصيص، والخياطة أو النسيج وإنتاج الألبان. من الجدير بالذكر أن النساء اللاتي شملهن الاستطلاع أفدن بأنهن قد استبعدن عن العديد من المهن لصالح العمالة الوافدة.

في الوقت نفسه، أفادت ما يقرب من نصف النساء اللاتي شملهن الاستطلاع أن أفراد الأسرة عاطلون عن العمل ويبحثون عن عمل، حيث أشارت ما نسبته 61٪ منهن إلى أنّ عضوًا واحدًا على الأقل عاطل عن العمل، في حين أشارت نسبة 24٪ و 12٪ إلى وجود ثلاثة أفراد عاطلين عن العمل أو أكثر على التوالي.

ث. القسم الرابع: المشاركة العامة/المدنية

يهدف المسح البحثي إلى تحليل مستويات وطبيعة المشاركة العامة والمدنية، وكذلك التصورات التي منعت المشاركة المذكورة أو حفزتها، وفيما يلي النتائج الرئيسية:

- أفادت ما نسبته 42٪ أنهن صوتن في الانتخابات البرلمانية الأخيرة. حيث بلغت النسب 34٪ في شرق عمان، و37٪ في الزرقاء، و56٪ في الكرك.

- من المثير للاهتمام أن 14٪ صوتن لمرشحة: 12٪ في شرق عمان والزرقاء و16٪ في الكرك، نصفهن تقريبًا صوتن لصالح العلاقات القبلية والأسرية أو مرشح أوصى به الزوج والأسرة.

- أفادت ما نسبته 5٪ فقط أو أقل أنهن أعضاء في مؤسسات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية أو النقابات أو المؤسسات المدنية أو الدينية، أو الجمعيات الخيرية، أو المنظمات الخيرية، أو النادي الأهلي، أو الرياضي.

- من المثير للاهتمام أن 25٪ ممن شملهن الاستطلاع زعمن أنهن عضوات في مجالس الآباء في المدارس.

القسم الخامس: العلاقات الاجتماعية

- يبدو أن علاقة النساء اللاتي شملهن الاستطلاع أقوى مع الإناث في أسرهن، مثل الأخت والأم، مع وجود روابط أقل قوة مع الأخ أو الأب، كما يتضح من الوقت الذي يمضينه في الحديث إليهن في يوم عادي. تتحدث النساء المتزوجات مع أزواجهن في كثير من الأحيان، وينشغلن بطبيعة الحال في الحديث عن مشاكل الأسرة وتربية الأطفال.

2 تحتاج العادات والتقاليد إلى مزيد من البحث ولكن قد تعني، ربما، كون المحافظة الاجتماعية في ازدياد، التفسير الديني أو سوء التفسير، الأبوية ومهانة دور المرأة في المجتمع أو شوفينية الذكور والمنافسة على سبيل المثال لا الحصر.

- يبدو أن الحديث في السياسة له اعتبار أقل بشكل ملحوظ مقارنة بمواضيع الدين والمال. الجدول 1

الجدول -1 المواضيع المطروقة مع أفراد الأسرة أتحدث مع ... عن	الأب أو الزوج في حال المتزوجة	الأم إن لم تكن متزوجة	الأخ إن لم تكن متزوجة	الأخت إن لم تكن متزوجة
الأمور المتعلقة بالأمور المالية للأسرة	٪78	٪60	٪42	٪51
الأمور المتعلقة بالسياسة	**٪38**	**٪21**	**٪19**	**٪22**
الأمور المتعلقة بالأسرة والمشاكل مع الأطفال	٪78	٪60	٪50	٪58
الأمور المتعلقة بالدين	٪80	٪67	٪52	٪62
الأمور المتعلقة بالحي والجيران	٪60	٪52	٪44	٪49

ومن المثير للاهتمام، أن ٪30 من النساء اللاتي شملهن الاستطلاع يزعمن أن لهن علاقة قوية مع الداعيات، لكن عندما يبحثن عن رأي/استشارة دينية، فإنهن لا يلجأن لهن، حيث أفادت ما نسبته 4٪ فقط من المشاركات عن أخذهن برأيهن في الاعتبار.

الرسم 6 (المزيد في قسم التدين)

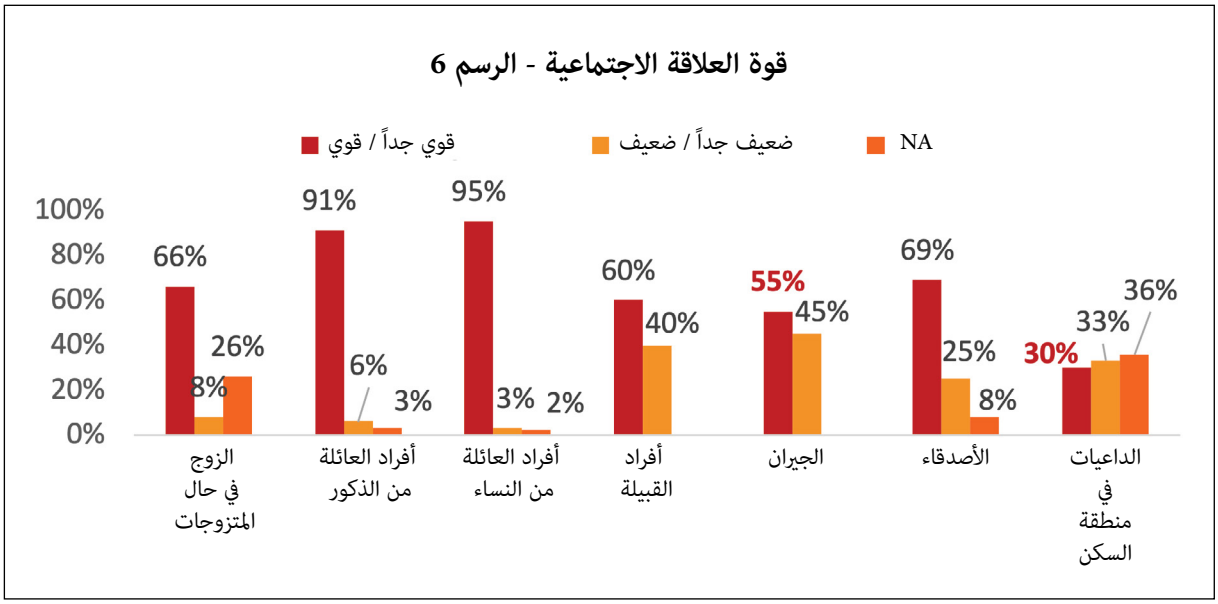

ومع ذلك، عند سعي النساء للحصول على مشورة أو مساعدة شخصية، فإنهن يتوجهن إلى أمهن أو أختهن، بنسبة ٪32 و٪27 على التوالي، بينما يتخلف عن هذه المرتبة الزوج بنسبة ٪14 والأب بنسبة ٪5 فقط.

تجـدر الإشـارة هنـا، إلى أن 59% مـن النسـاء الـلاتي شـملهن الاسـتطلاع لا يمتلكـن دائـرة مـن الصديقـات المقربـات اللـواتي يجتمعـن معهـن بانتظـام، مـما يشـير إلى وجـود فجـوة في العلاقـات الاجتماعيـة، والتـي تسـتحق أسـبابها الاستكشـاف في مزيـد مـن الدراسـات القادمـة.

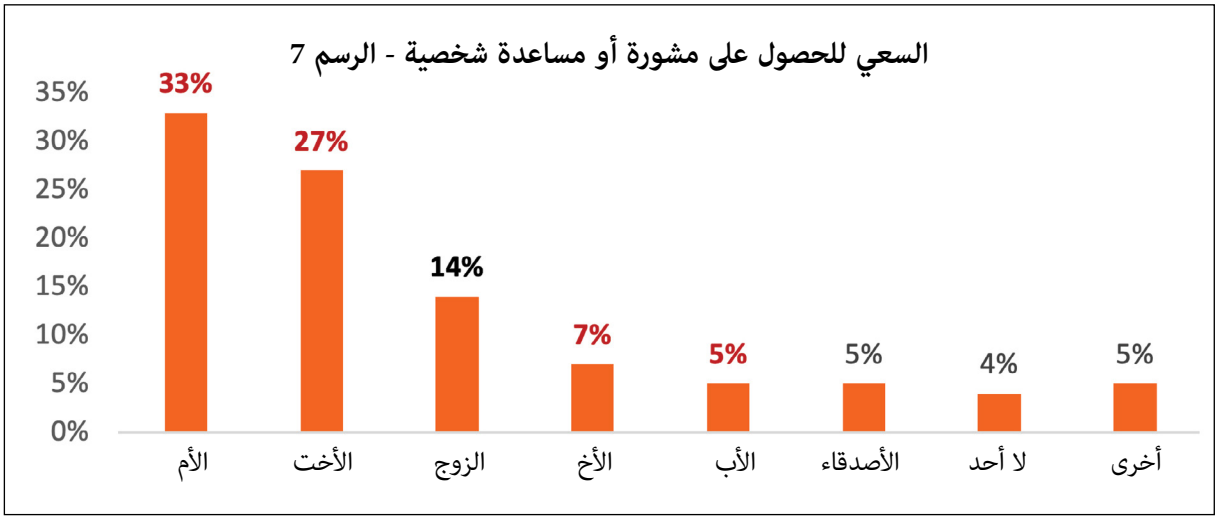

ح. القسم السادس: التدين

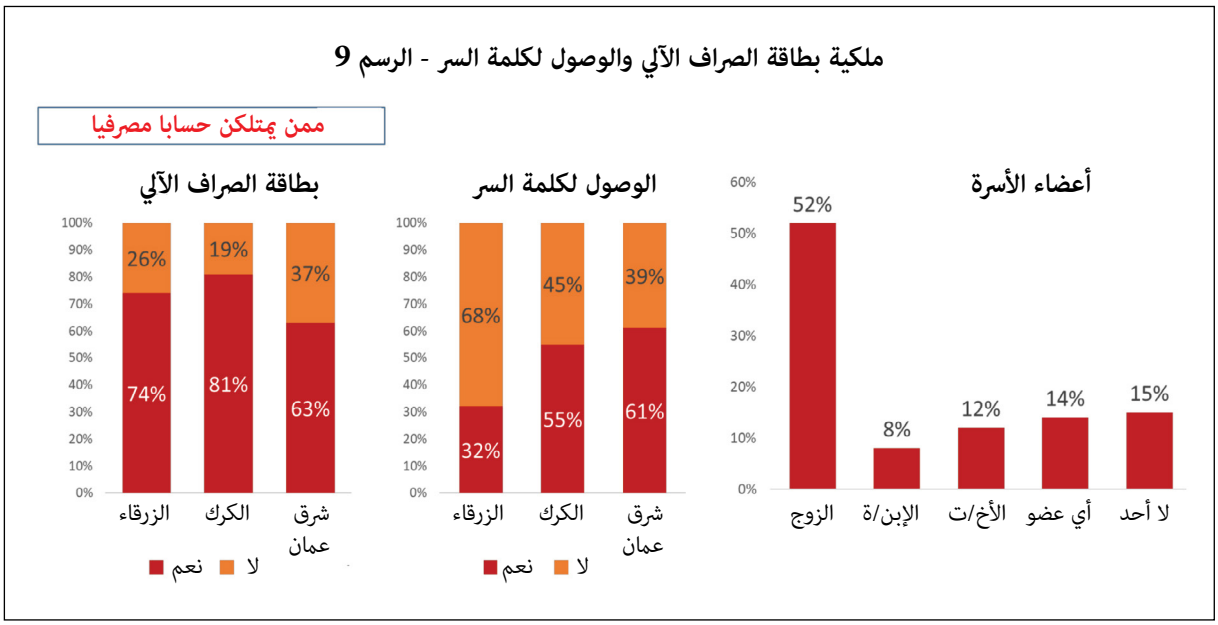

في هـذا القسـم، نستكشـف نتائـج المسـح البحثـي المتعلقـة بمسـتويات التديـن التـي اقترحتهـا تصـورات وممارسـات النسـاء الـلاتي شـملهن الاسـتطلاع. عـلى سـبيل المثـال، عنـد البحـث عـن رأي/استشـارة دينيـة، وكـما أظهـرت اسـتطلاعات أخـرى مماثلـة، أظهـر المسـح البحثـي أنّ إمـام المسـجد لا يلعـب دورًا كبـيرًا في هـذا الخصـوص، مقارنـة بالـدور الـذي أسـندته هـؤلاء النسـاء إلى «شـيخ أثـق بـه»، تليـه دار الإفتـاء، أو مواقـع الإنترنـت (جوجـل في المقـام الأول). الرسـم البيـاني 8 التـالي، يبـين المزيـد في هـذا الموضـوع:

عنـد السـؤال عـن قضايـا محـددة قـد تلقـي مزيـدًا مـن الضـوء عـلى مسـتويات التديـن، مـن مثـل أنّ 59٪ ممـن شـملهن الاسـتطلاع وافقـن بشـدة عـلى ضرورة ارتـداء النسـاء للحجـاب، وأنّ 40٪ مـن المشـاركات أفـدن أنهـن يؤمـن بأنـه ينبغـي الفصـل بـين الرجـال والنسـاء في العمـل. ومـع ذلـك، كانـت هنـاك معارضـة قويـة لارتـداء النقـاب، بنسـبة 82٪، وتعتقـد نسـبة 70٪ أيضًـا أنّ عـلى الرجـال المسـلمين إطالـة لحاهـم. ومـن المثـير للاهتـمام أن 55٪ ممـن شـملهن الاسـتطلاع وافقـن بشـدة عـلى حـق المـرأة في تـولي مناصـب عامـة.

خ. القسم السابع: الإدماج/الاستقلال المالي

فيـما يتعلـق بطبيعـة الإدمـاج المـالي و/أو الاسـتقلال بـين النسـاء الـلاتي شـملهن الاسـتطلاع، فمـن المهـم النظـر في مختلـف مظاهـر عـدم المسـاواة بـين الرجـل والمـرأة، والطـرق التـي تتعلـق بهـا بالأمـور الماليـة. عنـد تحليـل نتائـج المسـح البحثـي، كان تفاعـل النسـاء مـع البنـوك أحـد العوامـل التـي تـم بحثهـا.

عـلى سـبيل المثـال، أظهـر المسـح البحثـي أن 15٪ فقـط مـن النسـاء لديهـن حسـابات مصرفيـة في شرق عـمان، ووُجـدت النسـبة الأعـلى في الكـرك بنسـبة 19٪، مـع كـون النسـبة الأدنى في الزرقـاء وبلغـت 10٪، مـع امتـلاك أفـراد آخريـن مـن العائلـة للوصـول لكلمـة الـسر للحسـاب المـصرفي بنسـبة 19٪ في شرق عـمان، و22٪ في الكـرك و11٪ في الزرقـاء، وذلـك مـن قبـل الـزوج بشـكل أسـاسي.

الغالبيـة العظمـى ممـن يمتلكـن حسـابًا مصرفيًـا، يسـتخدمن بطاقـة صراف آلي، وبلغـت أعـلى نسـبة للوصـول لكلمـة الـسر مـن قبـل الـزوج 61٪ في شرق عـمان. يوضـح الرسـم 9 هـذه النتائـج بمزيـد مـن التفصيـل:

ومـن المثـير للاهتـمام، أن 15٪ ممـن شـملهن الاسـتطلاع هـن مـن صاحبـات الأجـور، مـع تحكـم 85٪ منهـن بأجورهـن بشـكل كامـل، و90٪ منهـن يسـاهمن في نفقـات الأسرة أيضًـا. عـلاوة عـلى ذلـك، أفـادت 12٪ باقتراضهـن مـن البنـوك، مـع ذكـر 45٪ منهـن أن القـرض كان لصالـح فـرد مـن أفـراد الأسرة، وفي حالـة 55٪ منهـن، فقـد كان القـرض لأغـراض شـخصية. مـن بـين هـذه النسـاء، أفـادت مـا مجموعـه 23٪ مـن المشـاركات بتوقيـع ضـمان القـرض عـلى أجرهـا نيابـة عـن أحـد أفـراد الأسرة. وفيـما يتعلـق بـ«العنـف الاقتصـادي» ضـد النسـاء، أفـادت 11٪ ممـن شـملهن المسـح البحثـي بمعاناتهـن شـخصيًا مـن نـزاع مـع أفـراد الأسرة في المـيراث وفقًـا لأحـكام الشريعـة الإسـلامية. بالإضافـة إلى ذلـك، تدعـي الـلاتي شـملهن الاسـتطلاع أن مـا نسـبته 37٪ مـن صديقاتهـن قـد واجهـن تحديـات مماثلـة.

د. القسم الثامن: العنف الاجتماعي/الظلم

فيـما يتعلـق بالنـزاع داخـل مجتمعاتهـن ومدنهـن، تعتقـد أغلبيـة سـاحقة مـن النسـاء أن الظروف/الحـالات التاليـة يمكـن أن تتسـبب في حـدوث عنـف اجتماعـي أو ظلـم أو كراهيـة في المجتمـع الأردني:

- **الظروف الاقتصادية:** وتتمثل في شح فرص العمل؛ وتدني الدخل، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء والمحسوبية.
- **الظروف الدينية:** وتتمثل في عدم الامتثال لتعاليم الدين الحقيقية وسوء الفهم الديني في المدارس.
- **عدم التسامح وتقبل التنوع**، وخطاب الكراهية.
- **الظروف الأسرية:** وتتمثل في اختلالات الأسرة؛ وتفكك الأسرة العنف المنزلي.
- **عدم توفر مساحة للرأي العام**؛ والملل والفراغ ونظام المحاكم الظالم.

ومـن المثـير للاهتـمام أن 21٪ مـن المشـمولات بالاسـتطلاع يعتقـدن، مـع كل الـشروط المذكـورة أعـلاه، أن القـوى الدينيـة في المنطقـة يمكـن أن تتسـبب في العنـف الاجتماعـي أو الظلـم أو الكراهيـة في مجتمعنـا. والـذي يمكـن إرجاعـه للعلاقـة القويـة التـي تربطهـن بالواعظـات، كـما ذكـر سـابقًا.

وعندمـا طُلـب إلى المشـاركات ذكـر أهـم هـذه الـشروط، تصـدرت الظـروف الاقتصاديـة السـيئة القائمـة بنسـبة 49٪، تليهـا عـدم الامتثـال لتعاليـم الديـن الحقيقيـة؛ وسـوء التفسـيرات الدينيـة في المـدارس بنسـبة 27٪، والاختـلالات العائليـة مثـل تفـكك الأسرة والعنـف المنـزلي بنسـبة 15٪. تـم توضيـح ذلـك بمزيـد مـن التفصيـل في الرسـم البيـاني 10 أدنـاه:

أهم الشروط والتي قد تتسبب بالعنف الاجتماعي أو الكره أو الظلم - رسم 10

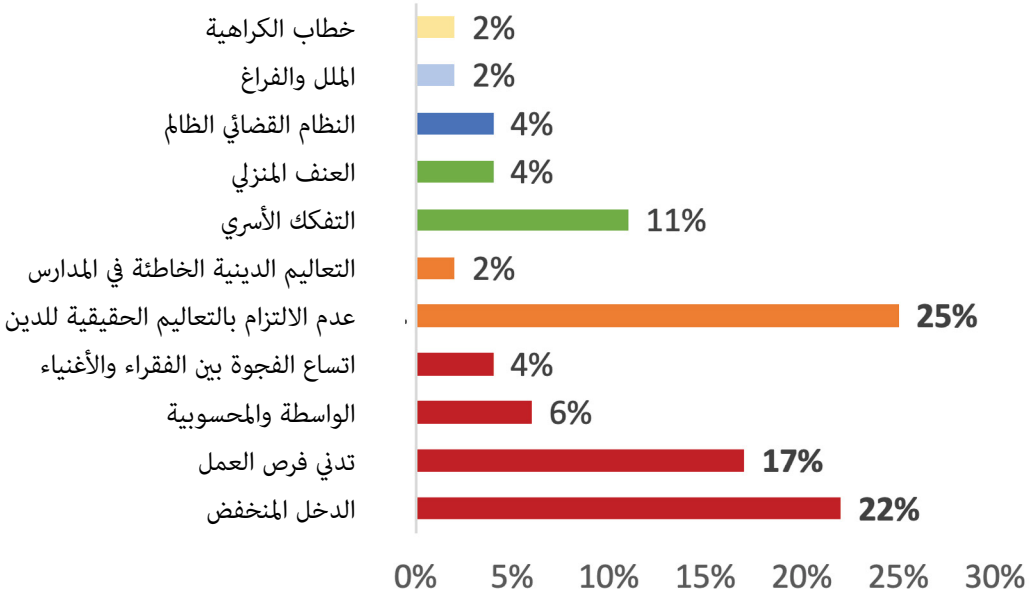

ذ. القسم التاسع: استخدام الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي

فيما يتعلق بالاتصال ومشاركة المعرفة عبر الإنترنت، فقد أفادت غالبية المشاركات في البحث عن اعتبارها المصادر الأساسية للمعلومات.

ومن المثير للاهتمام، أن ما نسبته 27٪ فقط يمتلكن اتصالًا بالإنترنت في المنزل. ومع ذلك، فإنّ الغالبية العظمى أي ما نسبته 81٪ تمتلك الهواتف الذكية، و5 ٪ يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي يوميًا. أما فيما يتعلق بمصادر محددة لاستهلاك الوسائط، يتصدر WhatsApp القائمة، يليه Facebook و YouTube و Google، تليها المنتديات الإسلامية عبر الإنترنت بنسبة 8٪. يمكن ملاحظة ذلك في الرسم البياني 11 أدناه:

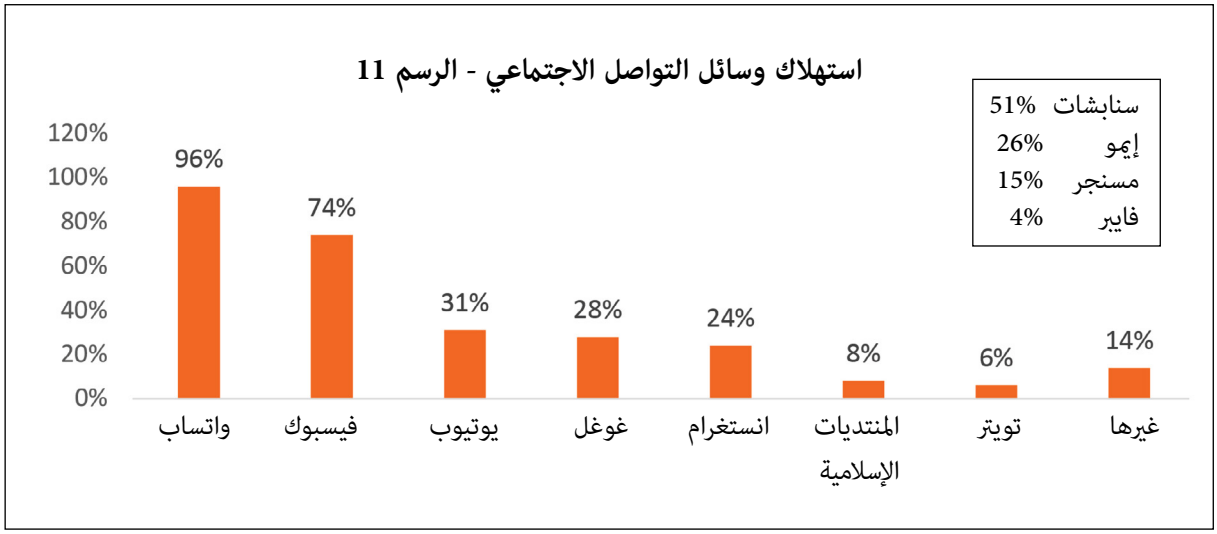

التوصيات

تبع المسح البحثي، ثلاث ورش عمل للإعلاميين نظمتها منظمة النهضة (أرض) في عمان خلال الفترة (30-29) أيلول /سبتمبر 2019. حضر ورش العمل 4 من الصحفيات والصحفيين المحترفين، و23 من الصحفيات والصحفيين الشباب من المؤثرين والناشطين.

وساهم المشاركون في المناقشات التي جرت حول أهمية المشاركة المجتمعية، لا سيما مشاركة النساء والشباب، في بناء التضامن والتماسك الاجتماعي.

فيما يلي التوصيات الرئيسية الناتجة عن هذا التقرير وورش العمل هذه، والتي يجب مراعاتها عند وضع تصور لطرق تعزيز دور المرأة وتوسيعه في سياق حل النزاعات وبناء السلام والتماسك المجتمعي:

- **تعزيز الثقة بين النساء وصورتهن الذاتية** من خلال الاستثمار في تطوير القدرات لتتلاءم مع ربطها باحتياجات المرأة لزيادة اعتمادها على ذاتها.

- **تحدي القوالب النمطية المتعلقة بدور المرأة في المجتمع** عبر استكشاف طرق لتمكين النساء من التفكير خارج القالب الذي حصرن فيه نتيجة لقيود المجتمع، وتحدي ثقافة العار.

- **تسليط الضوء على دور المرأة في التماسك المجتمعي وبناء السلام** عبر توضيح دور المرأة في المجتمع والتماسك المجتمعي، وربطه بالدور المؤثر الذي يتم في الكثير من الأحيان تقزيمه في أسرها ومجتمعاتها. وينبغي أن يتم ذلك بطرق تشمل الرجال والنساء.

- **الاعتراف بدور الإعلام في تسليط الضوء على دور المرأة في التماسك المجتمعي وبناء السلام.** ويشمل ذلك مساءلة وسائل الإعلام عن مشاركة المرأة والتمثيل الدقيق لقضايا المرأة وكذلك زيادة التركيز على القضايا الاجتماعية من خلال عدسة تراعي الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي.

- **الاستفادة من إمكانات وسائل التواصل الاجتماعي الحيوية لنشر الرسائل وزيادة الوعي.** وذلك من خلال تصميم وسائل الإعلام وحملات المشاركة العامة، بما يشمل ضمان إجراء تحليل مناسب لأفضل الطرق للتواصل مع النساء.

- **تعزيز دور المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية في تيسير مختلف جوانب العدالة الجندرية.** يمكن أن يشمل ذلك المجتمع المدني الذي يعمل كحلقة وصل بين المستفيدين الذين هم على اتصال مباشر مع وسائل الإعلام من أجل ضمان التمثيل الدقيق، وكذلك الاستثمار في بناء الائتلاف بين المنظمات العاملة في قضايا المرأة.

- **الاعتراف بدور التمكين الاقتصادي والسياسي في الحد من جميع أشكال العنف.** عبر معالجة علاقات القوة غير العادلة أو غير المتكافئة التي تنبع من التبعية الاقتصادية وتمكين النساء من منع النزاعات.

- **تشجيع الحكومات والوكالات المانحة على اتباع نهج شمولي لتمكين المرأة.** ويمكن القيام بذلك من خلال ضمان النظر في السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الشامل الذي تندرج في إطاره قضايا المرأة والامتناع عن القولبة النمطية للمرأة كضحية، بل رؤيتها كشريكة في عملية التغيير.

ث. الخلاصة

استهدف المسح البحثي عملية التركيز بشكل خاص على النساء بهدف الوقوف على مدى تمكنهن أو عدمه من لعب دور كعامل للتغيير في محيطهن المباشر وفي المجتمع ككل. في نهاية المطاف، يمكن تعريف ذلك بكونهن ممكنات من تحرّرهن من النظام الأبوي، وتحقيق المساواة والعدالة، والتغلب على التوجهات والنزعة المحافظة الاجتماعية، وتحدي هيمنة الذكور والمصطلحات الغامضة فيما يخص «العادات والتقاليد».

في النهاية، يخلص التقرير إلى أنه من أجل تسهيل بيئة مواتية للنساء للقيام بدور فعال في حل النزاعات، هناك حاجة إلى تضافر جهود بناء السلم المجتمعي ومنع العنف من قبل الدولة، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، من أجل بناء تحالفات وكسب التأييد وتسهيل العمل المشترك نحو ذلك. الأمر الذي يشمل الوصول إلى الموارد والفرص بغض النظر عن النوع الاجتماعي، بما في ذلك المشاركة الاقتصادية واتخاذ القرارات.

يمكن استخدام نتائج هذا البحث، والأنشطة المرافقة له، والتوصيات الرئيسية كمورد للمعلومات فيما يتعلق برسائل المناصرة الرئيسية والتوجه الإستراتيجي لكافة المعنيين، ومنظمات المجتمع المدني بشكل خاص.

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development